

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على اتفاق القرض بين بنك التنمية الصناعية المصري وبنك التنمية الإفريقي واتفاق الضمان الخاص به بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الإفريقي الموقعين في ابيدجان بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(أداة وحيدة)

الموافقة على اتفاق القرض بين بنك التنمية الصناعية المصري وبنك التنمية الإفريقي واتفاق الضمان الخاص به بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الإفريقي الموقعين في ابيدجان بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي القعدة سنة ١٤٠١ (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

DIBE / ARE / IND / 80 / 005

قرض رقم

اتفاق قرض

بين

بنك التنمية الإفريقي

و

بنك التنمية الصناعية المصري

بشأن تمويل جزء من التكاليف بالعملة الأجنبية اللازمة للمشروعات
الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الصناعية بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠

« اتفاق قرض بين بنك التنمية الإفريقي وبنك التنمية الصناعية المصري لتمويل جزء
من التكاليف بالعملة الأجنبية اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إطار
التنمية الصناعية » .

DIBE / ARE / IND / 80 / 005

قرض رقم :

لأنه في ١٩٨٠/٦/٢٠ أبرم اتفاق القرض هذا (المسمى فيما بعد "هذا الاتفاق")
بين بنك التنمية الإفريقي (المسمى فيما بعد "البنك") وبنك التنمية الصناعية المصري
(المسمى فيما بعد "المقرض")

تمهيد :

- ١ - حيث أن المقرض قد طلب إلى البنك أن يساعده في تمويل جزء من التكاليف
بالعملة الأجنبية اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إطار التنمية الصناعية
التي سيقوم بتمويلها ، بموافقة مسبقة من البنك (والتي ستسمى فيما بعد "الشروع")
وذلك بتقديم قرض للمقرض بالمبلغ المحدد فيما بعد .
- ٢ - وحيث إن هذا القرض سيقدم للمقرض في شكل اعتماد وستقوم حكومة جمهورية
مصر العربية بضمانه .
- ٣ - وحيث إن البنك قد وافق ، على أساس ما تقدم ذكره وماورد في هذا الاتفاق
على أن يقدم المقرض قرضا بالشروط والأحكام الواردة فيما بعد .
لذلك ، وبمقتضى هذا الاتفاق ، يوافق الطرفان على ما يأتي :

(المادة الأولى)

الشروط العامة - التعاريف

بند ١ - ١ : الشروط العامة :

يقبل طرفاً هذا الاتفاق كافة نصوص الشروط العامة المطبقة على اتفاقات القروض والضمانات المؤرخة ٨ أبريل ١٩٧٤ (المسماه فيما بعد . . . «الشروط العامة») ويكون لها ذات الأثر والتأثير كما لو كانت واردة بأكملها في هذا الاتفاق .

بند ١ - ٢ : التعاريف :

المصطلحات المتعددة الواردة تعاريفها في الشروط العامة ، حيثما استخدمت في هذا الاتفاق يكون لها ذات المعاني الموضحة فربين كل منها في تلك الشروط لم يقتض سياق النص غير ذلك .

(المادة الثانية)

القرض

بند ٢ - ١ : مبلغ القرض :

يوافق البنك على أن يقدم للمقرض - من موارده الرأسمالية العادية - قرضاً بعملات مختلفة قابلة للتحويل - خلال عملة المقرض - لا يتجاوز مبلغها ما يعادل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ وحدة حسابية (عشرة ملايين من الوحدات الحسابية) وتعريف الوحدة الحسابية موضح في المادة ١/٥ (ب) من إتفاقية إنشاء بنك التنمية الأفريقي .

بند ٢ - ٢ : الغرض من القرض :

إن الغرض من القرض الذي سيقدم للمقرض في شكل اعتماد هو لتمويل جزء من التكاليف بالعملات الأجنبية اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والارتباط بالتنمية الصناعية والتي سيقوم المقرض بتوفيرها بموافقة مسبقة من البنك .

(المادة الثالثة)

استهلاك القرض - الفوائد - العمولة القانونية - رسم

الارتباط - رسم الارتباط الخاص - تواريخ السداد

بند ٣ - ١ : استهلاك القرض :

يسدد المقرض أصل مبلغ القرض في خلال ١٢ عاماً (اثني عشر عاماً) بعد فترة سماح قدرها ٣ سنوات (ثلاث سنوات) تبدأ من تاريخ توقيع هذا الاتفاق ، وذلك على ٢٤ قسطاً (أربعة وعشرين قسطاً) نصف سنوي متساوي ومتتالياً ، ويستحق سداد القسط الأول في أول يناير أو أول يوليو أيهما يلي مباشرة تاريخ انقضاء فترة السماح ، وبعد ذلك تسدد الأقساط الأخرى كل ٦ أشهر (ستة أشهر) .

بند ٣ - ٢ : الفوائد :

يدفع المقرض فائدة بمعدل ٧,٥ ٪ سنوياً (سبعة ونصف في المائة سنوياً) على أصل مبلغ القرض المسحوب والقائم (غير المسدد) من وقت لآخر .

بند ٣ - ٣ : العمولة القانونية :

يدفع المقرض عمولة قانونية بمعدل ١ ٪ سنوياً (واحد في المائة سنوياً) على أصل مبلغ القرض المسحوب والقائم (غير المسدد) من وقت لآخر .

بند ٣ - ٤ : رسم الارتباط :

يدفع المقرض رسم ارتباط بمعدل $\frac{٢}{٤}$ من ١ ٪ سنوياً (ثلاثة أرباع من الواحد في المائة سنوياً) على الجزء غير المسحوب من القرض ، ويبدأ حساب هذا الرسم بعد ٩ يوماً (تسعين يوماً) من تاريخ توقيع هذا الاتفاق .

بند ٣ - ٥ : رسم الارتباط الخاص :

يدفع رسم الارتباط عن الارتباطات الخاصة التي يرتبط بها البنك وفقاً للبند ٥ - ٨ من الشروط العامة ، وبالعملة التي يحددها البنك .

بند ٣ - ٦ : تواريخ واماكن السداد :

(أ) تسدد الفائدة والعمولة القانونية ورسوم الارتباطات كل نصف سنة في أول يناير وأول يوليو من كل عام .

(ب) تعتبر كافة التسديدات بما فيها تسديدات الاصل أنها قد تمت قانونا عندما يتم قيد مبالغها في الجانب الدائن من الحساب الذي يحدده البنك لهذا الغرض .

(المادة الرابعة)

صرف مبالغ القرض وطايات السحب

بند ٤ - ١ : صرف مبالغ القرض :

يدفع البنك مبلغ القرض ، وفقا لنصوص هذا الاتفاق وللأغراض الواردة به

وذلك لمواجهة المبالغ التي صرفت للحصول على السلع والخدمات اللازمة للمشروع والعمولة بمقتضى هذا الاتفاق .

بند ٤ - ٢ : آخر موعد لطلب أول سحب :

تحدد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، أو أي تاريخ آخر لاحق يتفق عليه بين المقرض والبنك أعمالا للبند ١١ - ١ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٣ : آخر موعد لأخر سحب :

تحدد يوم ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ ، أو أي تاريخ آخر لاحق يتفق عليه بين المقرض والبنك أعمالا للبند ٦ - ٣ (ح) من الشروط العامة .

بند ٤ - ٤ : طلبات السحب :

يستخدم المقرض المبالغ المسحوبة من حساب القرض في الأغراض التي سمحت من أجلها .

(المادة الخامسة)

تنفيذ المشروع

بند ٥ - ١ : الخطط والمواصفات :

يتعهد المقرض بأن يضمن بأن يتم تنفيذ المشروع بالدقة والكفاءة اللزمتين وبما يتفق والاصاليب الادارية والمالية والاقتصادية السليمة وأن يكون ذلك تحت اشراف وادارة مجموعة من المتخصصين ذوي المؤهلات والخبرة .

(المادة السادسة)

متطلبات إضافية قبل أول سحب ، والشروط الأخرى

بند ٦ - ١ : متطلبات إضافية قبل أول سحب :

بالإضافة إلى ما نصر عليه البند ٥ - ٢ من الشرط العامة فإن البنك غير ملتزم بالموافقة على إجراءات أول سحب إلا بعد أن يقوم المقرض بموافقة البنك بالقواعد والإجراءات التي يقترح اتباعها للحصول على السلع والخدمات طبقاً للبند ٦ - ٣ (ب) من هذه المادة ، وأن يكون قد حصل على موافقة البنك في هذا الشأن .

بند ٦ - ٢ : الشروط الأخرى :

بالإضافة إلى نصوص البند السابق ، وليس من خلال الشروط السابقة على أول سحب ، فإن المقرض يتعهد بأن يعرض على البنك المشروعات الفرعية للحصول على موافقته قبل الإلتزام بدفع مبالغ لها القرض .

بند ٦ - ٣ : إجراءات التوريد :

(أ) يلتزم المقرض بأن يتم الحصول على الخدمات اللازمة للمشروع بتكاليف معقولة والتي تكون إعادة الأسعار في السوق وعلى أن يؤخذ في الحسبان أعتبارات الجودة وكفاية والعوامل الأخرى المتصلة بها .

(ب) ولتحقيق ما جاء بالفقرة السابقة ، فإن المقرض يضمن أن يتم الحصول على السلع والخدمات الممولة من حصيلة القرض على أساس منافسة تنافسية دولية ، باستبعاد العطاءات التي تقدم من جنوب أفريقيا ورودسيا تتفق مع القواعد والإجراءات المتبعة في دولة المقرض والتي تعرض فوراً على البنك للحصول على موافقته - أو - طبقاً لايه إجراءات أخرى يتفق عليها بين البنك والمقرض .

(المادة السابعة)

السجلات والتفتيش والتقارير والتأمين

بند ٧ - ١ : السجلات :

يضمن المقرض الاحتفاظ بسجلات وافية للتعرف على مشروعات التنمية الممولة من حصيلة القرض وبيان أوجه استخدام هذه الحصيلة في المشروع وتسجيل مدى التقدم في تنفيذ تلك المشروعات بما في ذلك تكلفتها .

بند ٧ - ٢ : التفتيش : يسمح المقرض لموظفي البنك وغيرهم من الخبراء الذين قد يوفدهم البنك من حين لآخر لمعاينة المشروع وفحص سجلاته ومستنداته حسبما يراه البنك مناسباً .

بند ٧ - ٣ : التقارير :

(١) يتعهد المقرض بأن يقدم أو يعمل على أن يقدم للبنك بطريقة مرضية التقارير

الآتية بعد في المواعيد المحددة لكل منها :

١ - تقديم تقارير ربع سنوية عن مدى تنفيذ العمل بالمشروع بالطريقة التي يحددها البنك من وقت لآخر وذلك خلال مهلة قدرها ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء كل ربع سنة ميلادية أو في خلال أي مهلة أخرى يتفق عليها الطرفان .

٢ - وأي تقارير أخرى قد يطلبها البنك - على نحو معقول - فيما يتعلق باستثمار المبالغ المسحوبة من القرض وعن سير العمل في المشروع .

(ب) يجب اعتماد التقارير المذكورة في هذا البند ، وفقاً لما يراه البنك وبالطريقة

التي يطلبها على نحو معقول .

(ج) كما يتعهد المقرض بوفاء أو العمل على موافاة البنك بنسخ معتمدة من قوائم

المالية التي تمت مراجعتها وعلى أن يرفق بها نسخة موقعة من تقرير المراجع الخارجي في ميعاد غايته ٦ أشهر (ستة أشهر) من تاريخ انتهاء السنة المالية الخاصة بهذه القوائم أو ما قد يوافق عليه البنك خلافاً لذلك .

بند ٧ - ٤ : التأمين :

يتعهد المقرض بالتأمين أو بالعمل على التأمين واستمراره ، لدى مؤنين ذوي سمعة

حسنة ، على البضائع المستوردة والممولة من حصيلة القرض وذلك ضد إخطار البحار

أو النقل أو أية إخطار أخرى طارئة أثناء حيازتها ونقلها وتسليمها في أماكن استخدامها

أو تركيبها وذلك ضد الإخطار الطارئة التي قد تنشأ أثناء التشييد والتركيب .

(المادة الثامنة)

تعهدات خاصة

بند ٨ - ١ : الإجراءات المسموح بها والإجراءات المحدودة :
يتعهد المقرض بإتخاذ أو العمل على إتخاذ كافة الإجراءات الضرورية اللازمة لتنفيذ المشروع بالطريقة الواجبة ، كما يتعهد المقرض بأن لا يتخذ أو يعمل على إتخاذ أى إجراء أو إصدار آية إرشادات بشأن الحصول على السلع والخدمات من حصيلة القرض ويكون من شأنها الحيلولة دون تحقيق أغراض القرض .

بند ٨ - ٢ : تقديم التقارير خلال مدة القرض :

(١) يتعاون المقرض والبنك تعاونا كاملا لضمان تحقيق أغراض القرض ، ومن أجل ذلك تتعهد كل منهما بموافاة الآخر بكافة المعلومات والبيانات التي يطلبها - على نحو معقول - فيما يتعلق بالمركز العام للقرض .

(ب) يقوم المقرض والبنك بتبادل وجهات النظر فيما بينهما من وقت لآخر من خلال ممثلها ، وبناء على طلب أى منها بشأن المسائل المتصلة بأغراض القرض والمحافظة على خدمات المشروع ووفاء المقرض بالتزاماته الواردة في هذا الاتفاق .

(ج) يتعهد المقرض بأن يبلغ البنك فور حدوث أية حالة تؤدي إلى الإدخلى أو تهدد بالتدخل في تحقيق أغراض القرض أو في صيانة مرافق المشروع أو في وفاء المقرض بالتزاماته المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

(المادة التاسعة)

أحكام متنوعة

بند ٩ - ١ : الممثلون المفوضون :

يمثل المقرض رئيس مجلس إدارته أو أى شخص أو أشخاص يعينهم كتابة كمثلين مفوضين للمقرض وذلك لإعمالا للبند ١٠/١ من الشروط العامة .

بند ٩ - ٢ : تاريخ الاتفاق :

لكافة أغراض هذا الاتفاق ، فإن تاريخه هو التاريخ المدون في صدره .

بند ٩ - ٣ : العناوين :

إعمالا للبند ١٠ / ٣ من الشروط العامة تحدت العناوين الآتية :
بالنسبة للبنك :

العنوان البريدي :

African Development Bank

B. P. 1337

ABIDJAN — IVORY COAST

AFDEV — ABIDJAN

3717/3493

العنوان البرقي :

تلكس :

بالنسبة المقرض :

العنوان البريدي :

بنك التنمية الصناعية

١١٠ شارع الجلاء - القاهرة - مصر

DEV Bank — Cairo

العنوان البرقي :

وإشهادا على ما تقدم ، قام البنك والمقرض ، من خلال ممثليهما المفوضين بتوقيع هذا الاتفاق من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية في التاريخ المدون في صدره ولكل منهما حجية كاملة .

عن

بنك التنمية الصناعية المصري

عن

بنك التنمية الأفريقي

ملحق

وصف المشروع

يتكون المشروع من مشروعات صناعية صغيرة ومتوسطة مرتبطة بمشروعات التنمية والتي ستقدم للبنك للحصول على موافقة لتمويلها من موارد القرض .

إتفاق ضمان

بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الافريقي

بشأن القرض المقدم لبنك التنمية الصناعية المصري لتمويل جزء من التكاليف بالعملات الأجنبية اللازمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والمرتبطة بالتنمية الصناعية .

قرض رقم : ٨٠ / ٥

إتفاق بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية (المهمة فيما بعد ... « الضامن ») وبنك التنمية الافريقي (المسمى فيما بعد .. « البنك ») .

تمهيد :

حيث إنه بمقتضى إتفاق القرض المبرم في ذات التاريخ بين البنك وبنك لتنمية الصناعية (المسمى فيما بعد ... « المقرض ») قد وافق البنك بمقتضاه على أن يقدم للمقرض مبلغا بعملات مختلفة لا يتجاوز ما يعادل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ وحدة حسابية (عشرة ملايين من الوحدات الحسابية وذلك بالشروط والأحكام الواردة في إتفاق القرض ولكن بشرط موافقة الضامن على ضمان المقرض في الوفاء بالتزاماته الخاصة بذلك القرض والنصوص عليها فيما بعد .

وحيث إن الضامن - آخذاً في الاعتبار إتفاق القرض المبرم بين البنك والمقرض قد وافق على أن يتضمن التزامات المقرض المبينة به .

لذلك ، وبمقتضى هذا الإتفاق ، يوافق الطرفان على ما يأتي : -

(المادة الأولى)

الشروط العامة - التعاريف

بند ١-١ ، يقبل طرفا هذا الاتفاق كافة نصوص الشروط العامة المطبقة على اتفاقات القروض والضمانات الخاصة بالبنك المؤرخة ٨ أبريل ١٩٧٤ بذات النفاذية والأثر كما لو كانت واردة بأكملها في هذا الاتفاق .

بند ١-٢ : للمصطلحات والمتعددة الواردة تعاريفها في الشروط العامة كما استخدمت في هذا الاتفاق يكون لها ذات المعاني المبينة قرين كل منها في تلك الشروط العامة وذلك فيما عدا ما قد يقتضيه سياق النص غير ذلك .

(المادة الثانية)

الضمان

بند ٢-١ : دون حد أو قيد على أى من الالتزامات الأخرى الواردة في اتفاق الضمان فإن الضامن يضمن دون تحفظ ، كمدين أصلي وليس ك مجرد كفيل - أن نظام سداد أصل القرض وفوائده ومصاريفه الأخرى في مواعيد استحقاقها المنصوص عليها في اتفاق القرض .

(المادة الثالثة)

التشاور وتبادل المعلومات

بند ٣-١ :

- (أ) يتعاون الضامن والبنك تعاونا وثيقا لتحقيق أغراض القرض . ومن أجل ذلك يقوم كل منهما بموافاة الآخر بكافة المعلومات والبيانات التي يطلبها - على نحو معقول - فيما يتعلق بالمركز العام للقرض والبيانات والمعلومات التي يقدمها الضامن تشمل الظروف المالية والاقتصادية في جمهورية مصر العربية وميزان مدفوداتها .
- (ب) يقوم الضامن والبنك بتبادل الآراء فيما بينهما من وقت لآخر من خلال ممثلينهما بشأن الموضوعات الخاصة بأغراض القرض والمحافظة على خدماته . ويتعهد الضامن بأن يخطر البنك فورا بأي ظرف من شأنه أن يتدخل أو يهدد بالتدخل في تحقيق أغراض القرض أو المحافظة على خدمات المشروع .

(ج) يتعهد الضامن باناحة كافة الفرص المعقولة لممثلي البنك المعتمدين ازيارة أى جزء من أراضي الضامن للتأكد من تحقيق أفراض القرض ويشمل ذلك متابعة تنفيذ المشروع وتقديمه .

بند ٣ - ٢ : يتعهد الضامن بأن يتخذ من جانب كافة الاجراءات اللازمة لانجاح المشروع وتنفيذه في المواعيد المحددة له ، كما يتعهد بالايخذ أو يعمل على اتخاذ أى إجراء غير مناسب يكون من شأنه أن يحول دون أن يعترض جوهريا قيام المقرض بالوفاء بالالتزامات الواردة في اتفاق القرض .

(المادة الرابعة)

ممشاو الضامن - العناوين

بند ٤ - ١ :

يعين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي أو وكيل الوزارة لشئون التمويل الدولي في دولة الضامن كممثلين معتمدين ، إعمالا للبند ١٠/٣ من الشروط العامة .

بند ٤ - ٢ :

تحددت العناوين التالية إعمالا للبند ١٠/١ من الشروط العامة .

بالنسبة للضامن :

العنوان البريدي :

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادي

٨ شارع عدلى - القاهرة مصر

348 GAFEC — U. N.

African Development Bank

B. P. 1387

ABIDJAN — IVORY COAST

AFDEV — ABIDJAN

3717 / 3498

تلكس :

بالنسبة للبنك :

العنوان البرقي :

تلكس :

وإشهادا على ما تقدم ، قام ممثلا الطرفين المفوضين قانونا بالتوقيع على هذا الاتفاق باسميهما على نسختين أصليتين باللغة الانجليزية في اليوم والسنة المدونين في صدره ، ولكل منهما حجية كاملة .

عن

بنك التنمية الأفريقي

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

وزارة الخارجية

قرار

وزير الدولة للشئون الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٤ بشأن الموافقة على اتفاق القرض بين بنك التنمية الصناعية المصري وبنك التنمية الأفريقي واتفاق الضمان الخاص به بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي الموقعين في أبيدجان بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٦ ؛

قرر :

مادة وحيدة : ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق القرض بين بنك التنمية الصناعية المصري وبنك التنمية الأفريقي واتفاق الضمان الخاص به بين حكومة جمهورية مصر العربية وبنك التنمية الأفريقي الموقعين في أبيدجان بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٠ ، ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٠/٦/٢٠ م

تحريراً في ٢٨ المحرم سنة ١٤٠١ (٦ ديسمبر سنة ١٩٨١)

د . بطرس بطرس غالي